مشروع الاقطاعيات الزراعية

بحث وتحليل للمشروع

من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية

إننى إذ أتصدى لبحث مثل هذا المشروع الجليل الأثر لا فى محيط الجيل الحالى ومجال نشاطه فقط ، بل فى حيـاة الأجيال التالية ومدى ما يفيد أفرادها من وراء تعمير تلك المساحات الشاسعة من أرض الوطن ، إنما أتصدى لمشروع هو فى الواقع مادة دسمة من الناحية الاقتصادية الفنية يحلو للمعنيين بشؤون الاقتصاد الأهلى التمعن فيه وتكييف عناصره . إنه مادة دسمة حقاً فإنى ما كنت أفرغ من دراسة عنصر من عناصره وأتخيل أننى وفيته حقـه من التمحيص حتى يبرز لى كثير من الدقائق تزيد المشروع جلالا وروعة .

وثمـة ظاهرة أخرى لفتها فى بحثى لهـذا المشروع جديرة بالتسجيل وهى أنه قد أحكمت صلة عناصره ببعضها إحكاماً إن دل على شىء فإنما يدل على أمرين :

الأول — عظم المجهود الذى بذل فى التوفيق بين مختلف النظريات الاقتصادية التى قام على أساسها المشروع وهو أمر بالغ المشقة وبالغ من الدقة منتهاها . ثم إخراج هذه النظريات إخراجاً يشهد للمخرج بالتوفيق وباللباقة .

الثـانى — تعميم النفع المرتجى من تنفيذ المشروع . فإننـا سنرى عند الـكلام على آثار المشروع أن نفعه غير مقصور على طائفة دون طائفة بل ستجنى كل طائفـة ما يهيؤه لهـا المشروع من ثمر ناضج ما كان ليتحقق لهـا اجتناؤه إلا عن طريق مثل هـذا المشروع ، وتعميم نفع المشروع هو ما يحق لنـا أن نطلق عليـه « التطبيق الديمقراطى للنظم الاقتصادية » وهى :

الأسس الفنية للمشروع : يسـتند مشروع الاقطاعيات الزراعيـة إلى ثلاثة أسـس هامة هى حجر الزاوية فى بنائه .

الأساس الأول : إذا نظرنا إلى تلك الأرض المزمع توزيعها من الناحية الاقتصادية وجدناها تمثل قيما ماليـة ، وهذه القيم هى فى الوقت الحالى قيم جامده ومعطلة تقريباً . أما إنهاجامدة فذلك لأنها محسوبة ضمن الملك الخاص للدولة أى تملكها الدولة كما يملك الفرد ممتلكاته (Domaine Privé de l'État) ولكنها لا تديرها كما يدير المالك أرضه ، بل إن حالتها أشبه ما تكون بمنزل موقوف مهجور فهو محسوب فى ملك الوقف من الناحية الشكلية . بينما نجد أن الرابطة بينه وبين المستحقين فى ريعه منعدمة وهى حالة شاذة ، وإما أنها معطلة تقريباً فذلك يتبين من طريق إدارتها بواسطة الحكومة فهى تقتصر على استغلال نسبة بسيطة لا تتعدى واحداً من ألف من مجموع مساحة الأرض القابلة للاصلاح والاستثمار ، وحتى طريقـة استثمار هذا الجزء التافه طريقة عقيمة لا تأتى بالفائدة لجملة أسباب منها :

١ — المصاريف التى تصرفها الحكومة أو أية هيئـة إدارية على مشروع فى الغالب لا تتناسب مع إيرادات المشروع لأن الحكومة عند إدارتها للمشروع تتوخى تطبيق الطرق المثلى وتجعل إمكان الربح فى المرتبة الثانية .

٢ — البطء والتعقيد الذى تمتاز به الإجراءات الإدارية يتنافى مع قيام مصلحة تنتج من إدارتها بعكس ما إذا أدارها الأفراد الملاك ، فغيرتهم بلا شك أقوى من غيرة الموظفين ونظرتهم إلى توجيه المشروع تختلف تماماً عن نظرة هؤلاء .

فإخراج هذه الأرض من ملك الدولة إلى ملك الأفراد لا شك أنه بمثابة عملية تليين أو تمرين لهذه الأموال الجامدة واستغلالها بعد أن كانت معطلة .

الأساس الثانى : قلنا إن هذه الأرض تمثل قيما مالية أى أنها ذات قيمة مالية فتقسيمها إلى إقطاعيات توزع على خريجى كلية الزراعة ومدارس الزراعة المتوسطة مقابل ثمن مقسط مؤجل إنما هو عملية بيع تمتاز بميزتين :

الأولى — أنها راعت مصلحة المشترى وذلك بأن السعر المحـدد للفدان الواحد هو فى طاقته بل أكثر من ذلك أنه ثمرة لمجهوده بضع سـنين قليلة ولو قارنا بين ما يقتنيه خريج الزراعة وبين ما يقتنيه المحامى أو الطبيب أو المهندس أو المدرس من الثروة فى مثل تلك المـدة من مجهوده لوجدنا أن خريجى الزراعة بهذا المشروع يفوقونهم بمراحل .

الثانية — أنها راعت أيضاً « وهذا عجيب » مصلحة البائع فلا شك أن ثمن الفدان من هذه الأرض عند تمام تسديده أعلى مما لو أنه عرض للبيع الآن مع دفع الثمن فوراً . وفى هذا فائدة — وإن كانت طفيفة لصبغة المشروع — للبائع وهى الحكومة .

وعلى ذلك يمكننا أن نعتبر أن هذه العملية عملية البيع من جانب الحكومة والشراء من جانب الخريجين هى عملية تجارية سليمة تماماً بل صفقة رابحة لكليهما .

الأساس الثالث : سيكولوجية المشروع .

لم أر فى دراستى للمشاريع الاقتصادية منذ بدء النهضة الاستقلالية فى مصر مشروعاً توخى الاهتمام بالناحيـة السيكولوجية للجماعة التى ستستفيد من هـذا المشروع بقدر ما رأيت فى مشروع الاقطاعيات الزراعية فهو يتميز :

أولا — من ناحية ترغيب الخريجين فى الانتفاع بالمشروع . فقد قدم لهم فرصة التملك بثمن زهيد لا يقدمونه فوراً بل هو ناتج من مجهود شخصى راجع فى النهاية بالفائدة على أرضهم التى تملكوها بوساطة المشروع فكأنه بمثابة التمليك المجانى والإنسان بطبيعته محب لأن يدفع أقل مما يدفع إليه ، وهذا يفسر تماماً ما نراه من أن إجماع الخريجين معقود على تفضيل الانتفاع بهذا المشروع على سلوك سبيل الوظائف .

ثانياً : وأن المساعدات المالية (وهذا هو المهم) التى ستقدم لهؤلاء المنتفعين من سلف للمواشى والبذور والآلات وغيرها مما يجعلهم مطمئنين إلى نجاح مجهودهم لتعطينا فكرة عن مقدار ما سيتمتع به هؤلاء المنتفعون من ثبات خطاهم فى هذا الطريق .

ثالثاً — وأن نظرة إلى خريطة الوجه البحرى ترينا عظم المساحة المنوى توزيعها مما يكفى لا بالنسبة للخريجين الحاليين بل لخريجى السنوات القادمة أيضاً .

كل هـــذه الظواهر مما يقضى على الثورة النفسية والقلق المسيطر على قلوب الخريجين ويجعلهم يقدرون تماماً مبلغ العناية بمستقبلهم من وزارة الشعب والاستفادة من جهوهم لمصلحتهم ومصلحة الوطن كله .

النتائج المترتبة على تنفيذ المشروع : المال فى الوقت الحالى بمثابة عصب الحياة وإذا أردت أن تقيس مدى تقدم الأمة أو تفسر كنه حركة من حركاتها أو تستخلص النتائج من تلك الحركة فلا بد لذلك من السير على ضوء حالتها الاقتصادية .

فإذا كان لمشروع الاقطاعيات الزراعيـة فوائد ثمينة من حيث الناحيتين الاقتصادية والمالية فهـذا أمر طبيعى ولـكن المظهر الذى يزيد من جلال المشروع وعظمته هو عظم الفوائد الاجتماعية التى تترتب على تنفيذه .

ولهذا رأيت أن أقسم البحث فى هذا الموضوع إلى عنصرين :

العنصر الأول وهو الفائدة المالية والاقتصادية .

والعنصر الثانى وهو خاص بالفوائد الاجتماعية .

النتائج المالية والاقتصادية : أولا — من القواعد الاقتصادية الثابتة أن الثروة الخاصة للأمة هى عبارة عن مجموع ثروات الأفراد من رؤوس أموال ودخول . وهذا المشروع إنما ينشئ طبقة صالحة من الشبان تخرج إلى الحياة موهوبة رأس مال محترم يدر عليها دخلا محترماً كذلك وقد كانت قبل ذلك ليس لديها من أيهما شىء . وبذلك نستدل بوضوح على مقدار ما ستزيده ثروة الأمة زيادة محسوسة من زيادة أفراد طبقة أصحاب رؤوس الأموال المتوسطة ذات الدخول الكافية مع ملاحظة أن هذه الزيادة إنما يضعها المشروع فى يد أصلح طبقة تضمن معها نموها ويؤمن لديها من النقصان .

ثانياً — أن هـذه الاقطاعيات ستربط عليها الأموال الأميرية بعد الفترة المحددة للإعفاء — فترة التشجيع — ولذا كان من السهل إذا نظرنا إلى تلك الآلاف المؤلفة من الأفدنة التى ستوزع طبقاً للمشروع أن نقدر ما سيجبى من الضرائب التى ستربط على هذه الأرض وهـذه زيادة فى ميزانية الدولة تستطيع الحكومة أن تعالج بها شؤوناً فى حاجة إلى المعالجة ولم يكن ليسهل على الحكومة ذلك لو لم يتوفر لها المال اللازم عن طريق مثل هذا المشروع .

ثالثاً — من حيث الإنتاج . نجد أن هذه الأرض الكبيرة المساحة وقد وضعت فى أيدى مختصين فنيين فى شؤون الزراعة لا شك أن إنتاجها للحاصلات سيكون وفيراً طيباً وستزيد النسبة الإنتاجية تبعاً لاطراد التخصيب والإصلاح الذى سيقوم به هؤلاء المصلحون الزراعيون . وهـذه الزيادة فى الإنتاج سيكون لها أثر فعال فى معالجة أزمة المحاصيل التى نشعر بها فى الوقت الحالى . وأريد بهذا المشروع أن تعيء القوى المثقفة ثقافة زراعية فنية لخدمة البلاد بجانب ما ستنتفع هى به من مزايا .

رابعاً — من حيث التعمير : فمن الغريب أن تظل مساحة واسعة شمال الدلتا لا عمران فيها مع ما هى عليه بطبيعة تكوينها من الخصب وهى بمجهود مناسب قابلة لأن تتحول إلى جنة واسعة .

فالمشروع يرمى إلى تعمير هذه المناطق فيزيد من مساحة الأرض المنزرعة ويزيد بذلك من الثروة الأهلية ، بل يعالج مشكلة أهملها الجميع وهى إيجاد التوازن بين زيادة السكان المطردة وبين مقدار المساحة القابلة للزراعة ، ففى سنة ١٩٢٧ كان عدد السكان يقرب من ١٤ مليوناً من الأنفس ، وفى سنة ١٩٣٨ أربى عدد السكان على ١٦ مليوناً وهو اليوم حوالى الـ ١٧ مليوناً ، هذه الزيادة المطردة فى تعداد السكان نجد فى الجانب المقابل لها أن مساحة الأرض المنزرعة واقفة عند حد معين لا تزيد فداناً واحداً . ولهذا كان الوادى يعانى ضيقاً شديداً بسكانه حتى أصبحت مصر أكثر بلدان العالم فى كثافة السكان فبلجيكا التى هى أكثر بلاد أوروبا كثافة هى فى المرتبة الثانية بعد مصر التى تبلغ كثافة السكان فيها الآن ٤٩٠ شخصاً للكيلو متر المربع . فإصلاح هذه الأراضى وتعميرها لا شك سينفس عن الوادى هذا الضيق . وهذه هى أول خطوة جدية لمعالجة هذا الأمر وأنعم بها من خطوة مباركة حقاً .

خامساً — وثمة أثر يلحظه الكاتب الاقتصادى بمنتهى الوضوح وهو تأثير ذلك المشروع فى دخل المنتجين الزراعيين ، خصوصاً بعد فترة الحرب ، وهذا التأثير ناتج مما ستكون عليه الأثمان حينذاك . وهنا يجدر بنا أن نشير إلى نظرية ريكاردو فى الريع .

فإذا نظرنا إلى ازدياد الريع تبعاً للتغيرات التى تطرأ على البيئة الاقتصادية حيث يستفيد الملاك من ازدياد الطلب على الحاصلات الزراعية التى لا يمكن الزيادة فى إنتاجها — إلا بنسبة معقولة — دون زيادة فى سعر الإنتاج لدى أصحاب هذه الاقطاعيات فى الوقت الذى يكون فيه سعر الإنتاج عند الملاك القدماء ثابتاً لا زيادة فيه ، فإننا سنجد أن زيادة الطلب يتبعها زيادة السعر الذى يتحدد فى الغالب على أساس نفقة الإنتاج الأكثر ارتفاعاً .

وعلى ذلك سيستفيد من الفرق أولئك الذين لم تزد نفقات إنتاجهم وهم أصحاب الأرض المصلحة من قبل . سيستفيدون بالفرق بين ما كانوا يبيعون به المحصول فى الماضى وبين ما سيبيعون به فى المستقبل ، هذا الريع هو الريع الفرقى (Rente différentielle).

وهذا مصداق لقولنا إن هذا المشروع لا شك ستستفيد منه كل الطبقات وجميع الفئات أو هو تطبيق سليم ديموقراطى للنظم الاقتصادية .

النتائج الاجتماعية : أهم ما يتميز به المشروع من الناحية الاجتماعيـة هو أنه يغير مجرى الحياة فى محيط نشاط الشبان فيوجههم توجيهاً جديداً فهو يفتح أمام أعينهم طريقاً معبدة وأفقاً مضيئاً غير محدود ويسهل عليهم مهمة تحقيق مستقبل باسم حقاً ..

٢ — من العيوب الواضحة فى نظامنا الاجتماعى قلة أفراد الطبقة المتوسطة والذى يبحث فى تاريخ النهضات الاجتماعية لدى أية أمة من الأمم لا شك خارج بنتيجة محققة هى أن هـذه النهضات لم تقم إلا على أكتاف الطبقة المتوسطة والمشروع بأسسه إنما يخلق طبقة متوسطة على أساس متين من حيث الثروة الفردية والثقافة الفكرية والقدرة الفنية ولذلك يمكننا بسهولة أن نعتبر المشروع بمثابة حقنة مقوية تدعم النهضة المصرية وتقويها فى مختلف النواحى .

٣ — من حيث مكافحة البطالة : فإذا ما بدىء فى زراعة هذه الاقطاعيات فإن ذلك سيستلزم بطبيعة الحال وفرة الأيدى العاملة ولا نغالى إذا قلنا إنه سيقضى تقريباً على البطالة .

ومن جهة أخرى نجد أن احتياج الاقطاعيات إلى العمال معناه زيادة الطلب على العمل وهذا له نتيجتان :

(ا) من حيث الأجور . فإن سـعر الأجر متوقف ولا ريب على طلب العمل فكلما اشـتد الطلب على العمل ارتفع الأجر ومعنى ذلك رخاء يحققه العـامل الريفى ويكون من ورائه زيادة رفاهيته وتحسين حالته .

(ب) من حيث الهجرة : فإن جموع المتعطلين أو الراغبين فى تغيير حالتهم ستهاجر إلى حيث يوجـد العمل وبذلك يخف الضغط على المناطق المكتظة بالسكان خصوصـاً فى بعض مديريات الوجه البحرى ويقابل ذلك من الناحية الثانية تعمير أرض لم تكن معمورة بالسكان من قبل وتأقلم المهاجر فى تلك الأرض .

هذه دراسة موجزة للمشروع توخيت فيها التبسيط ولنا عودة إلى ذلك المشروع بعد أن تتم إجراءات تنفيذه فى القريب العاجل إن شاء الله حيث نطبق الأرقام على ما جاء بهذا البحث .

صنوع الدين رشيد
بكالوريوس فى العلوم الاقتصادية والسياسية